تأجيل التصويت على مشروع ضم مستوطنة «معاليه أدوميم»

جرافات إسرائيلية تهدم مبنى سكنياً فلسطينياً بالقدس

الأراضي المحتلة – «وكالات»: شرعت جرافات تابعة للبلدية الإسرائيلية أمس الثلاثاء، بهدم مبنى سكني «قيد الانشاء»، في منطقة الشهرة ببلدة العيسوية بالقدس.

وذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» أمس الثلاثاء أن جرافات إسرائيلية هدمت المبنى المكون من ثلاثة طوابق، بحجة البناء من دون ترخيص، ويعود للمواطن الفلسطيني المقدسي مجدي مصطفى.

وحسب الوكالة، رافقت الجرافات قوة معززة إسرائيلية من جنود وشرطة، والتي فرضت طوقاً عسكرياً محكماً حول المبنى، ومنعت المواطنين، والصحفيين، من الوصول إليه.

وكان مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة «بتسيلم» ذكر إن عام 2016 شهد عدداً قياسياً من منازل الفلسطينيين التي هدمتها إسرائيل في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

وأضاف المركز، في تقرير أصدره الشهر الماضي، أن السلطات الإسرائيلية هدمت 88 منزلاً سكنياً و48 مبنى شرقي القدس.

من جهة أخرى أجلت اللجنة الوزارية الإسرائيلية الخاصة بالتشريعات في الكنيست التصويت على مشروع قانون ضم مستوطنة «معاليه أدوميم» الواقعة شرقي مدينة القدس إلى السيادة الإسرائيلية الكاملة.

وجاء هذا التأجيل لأسبوع واحد بعد الاتفاق الذي جرى بين وزير التعليم زعيم حزب «البيت اليهودي» نفتالي بينت مع رئيس الائتلاف الحكومي دافيد بيطون، حيث كان من المفترض عرض هذا المشروع على اللجنة الوزارية الخاصة بالتشريعات للتصويت عليه أمس الثلاثاء، وفقاً لوكالة معاً الفلسطينية.

وكان رئيس الائتلاف الحكومي بيطون يطالب بتأجيل التصويت على هذا المشروع لـ3 أشهر، ما كان يعارضه الوزير نفتالي بينت الذي تنازل عن عرضه اليوم والقبول بتأجيله لأسبوع واحد فقط.

يشار إلى أن تأجيل عرض مشروع قانون ضم مستوطنة «معاليه أدوميم» للتصويت عليه من قبل اللجنة الوزارية الخاصة بالتشريعات ليست المرة الأولى، فقد سبق وتم تأجيل التصويت عليه قبل توجه رئيس الوزراء الإسرائيلي نتانياهو إلى واشنطن للقاء الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، خوفاً من تأثير المصادقة عليه على هذا اللقاء، وقد يكون سبب التأجيل اليوم وصول المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط إلى إسرائيل.

من ناحية أخرى قالت الشرطة الإسرائيلية أمس الثلاثاء إنها أغلقت مكتباً تابعاً للسلطة الفلسطينية في القدس الشرقية يعمل في مجال الخرائط والمعلومات.

وأضافت المتحدثة باسم الشرطة، لوبا السمري في بيان أن «إغلاق المكتب جاء عقب معلومات استلمتها شرطة القدس مفادها قيام السلطة الفلسطينية في تفعيل مكتب بالقدس الذي استخدم مكتباً لشؤون الخرائط».

وذكر البيان أن المكتب عمل على تقييد سجلات وإدارة ومتابعة أراض فلسطينية في شرقي القدس وتتبع التغييرات التي تجريها إسرائيل في الميادين المختلفة ذات العلاقة والتي تم وصفها وكأنها سرقة أراض تنفذها حكومة إسرائيل.

وقال مصدر في المكان إن «الشرطة الإسرائيلية أعتقلت مدير المكتب خليل التفكجي وصادرت محتوياته من أجهزة حاسوب وخرائط ووثائق ثم أغلقته».

وكانت السلطات الإسرائيلية قد أغلقت بيت الشرق في مدينة القدس والذي كان ينظر إليه على أنه عنوان لمنظمة التحرير الفلسطينية في المدينة عام 2001 ولا يزال مغلقاً حتى اليوم.

وقال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، واصل أبو يوسف إن «خطوة إغلاق المكتب اليوم واعتقال مديره تأتي في إطار الحملة الإسرائيلية ضد كل ما هو فلسطيني في المدينة المقدسة».

وأضاف «المكتب لم يكن يعمل بالسر فهو يصدر تقارير دورية تنشر في وسائل الإعلام ويتابع ما يجري من محاولات تهويد للمدينة المقدسة».

ويحمل المكتب الذي أغلق حسب بيان الشرطة لـ6 أشهر اسم (جمعية الدراسات العربية – دائرة الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية)، واتهمت الشرطة الإسرائيلية المكتب بنقل معلومات للأجهزة الأمنية الفلسطينية تتعلق بأسماء الذين يبيعون منازل لليهود في القدس الشرقية.

وشهد حي سلوان جنوبي المسجد الأقصى في الفترة الأخيرة بيع عدد من المنازل الفلسطينية ليهود.

وتعتبر مدينة القدس الشرقية التي يريدها الفلسطينيون عاصمة لدولتهم المستقبلية إحدى قضايا المفاوضات النهائية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

من جانب آخر شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي حملة اعتقالات في الضفة الغربية طالت أكثر من 15 مواطناً، وزعم جيش الاحتلال أنه صادر أسلحة وذخيرة في قباطية بجنين.

واعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي فجر أمس الثلاثاء، 3 مواطنين، اثنان من قرية مراح رباح جنوب بيت لحم، وثالث من مدينة بيت جالا.

وقالت مصادر محلية إن قوات الاحتلال اقتحمت قرية مراح رباح جنوب بيت لحم، وقامت بمداهمة منازل المواطنين وتفتيشها وقبل انسحابها اعتقلت الشابين حبيب محمد الشيخ (24عاما)، وأيمن عبد الحي الشيخ (21 عاما)، وفقا لوكالة معا الفلسطينية.

وكما اقتحم الاحتلال مدينة بيت جالا غرب بيت لحم وداهم منزل لعائلة الجواريش، وقام باعتقال الشاب نور الجواريش.

مستوطنة معاليه أدوميم

إسرائيل تغلق مكتباً للسلطة الفلسطينية في القدس الشرقية

أردوغان يهدد هولندا بعقوبات قاسية ويتهمها بالتورط في مذابح بالبوسنة

الرئيس التركي رجب طيب أردوغان

أنقرة – «وكالات»: رفع الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، حدة التوتر بين بلاده وهولندا أمس، باتهام القوات الهولندية بالتورط في مذابح مدينة سريبرينتشا البوسنية، أثناء الحرب الأهلية المدمرة التي شهدتها يوغسلافيا السابقة، مهدداً بإقرار عقوبات اقتصادية ضد هولندا، وفق ما نقلت تقارير تركية مختلفة.

ونقلت صحيفة حرييت عن إردوغان الذي كان يتحدث في مؤتمر للأطباء الأتراك بمناسبة الاحتفال بيوم الطبيب في تركيا: «نعرف جيداً هولندا، والهولنديين، والدور الذي لعبوه في مذابح سريبرينتشا في البوسنة والهرسك، والتي ذهب ضحيتها أكثر من 8 آلاف مسلم بوسني».

وأضاف إردوغان: «لا أحد يمكنه أن يُعطي تركيا دروساً عن الحداثة».

ونقلت صحيفة صباح التركية عن الرئيس إردوغان أن «الأمر لم يعد يتعلق بمجرد اعتذار من هولندا، وسنفرض عليها مزيداً من العقوبات».

ولم يكشف الرئيس التركي طبيعة أو نوع العقوبات التي ينوي إقرارها لمعاقبة هولندا، ولكن وكالة الأناضول الرسمية نقلت عن وزير التجارة التركي: «نكتفي حالياً بفرض عقوبات سياسية وقانونية على هولندا، ويُمكن مناقشة العقوبات الاقتصادية لاحقاً».

ومن جهة أخرى قالت صحيفة دوتش نيوز الهولندية، في إطار تقرير عن العلاقات الاقتصادية بين أنقرة وأمستردام، إن تركيا تُعد وجهة هامة للسياح الهولنديين، وبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين أكثر من 5 مليارات يورو، حوالي 4 مليارات منها لهولندا، مقابل 1 مليار تقريباً لتركيا.

من جهة أخرى وبالتزامن مع التوتر المتنامي، كشفت صحيفة زمان أن رئيس الحكومة التركي بنعلي يلدريم، يملك شركة قابضة عائلية كبرى في هولندا، تعمل في قطاع التجارة والنقل البحري، ويديرها بالنيابة عنه ابنه أركان، الوزير السابق أيضاً في إحدى حكومات إردوغان.

وتساءلت الصحيفة عن موقف يلدريم وعائلته التي تملك إما مباشرة، أو بشكل غير مباشر حوالي 17 شركة، و30 سفينة، في هولندا.

الجيش النيجيري يحرر 455 رهينة من قبضة «بوكو حرام»

قال متحدث باسم الجيش النيجيري أمس الثلاثاء إن الجنود تمكنوا من تحرير 455 رهينة، كانوا محتجزين لدى جماعة «بوكو حرام» المتطرفة.

وقال المتحدث ساني عثمان إنه قد تم الإفراج عن الرهائن من أربع قرى في منطقة كالا بالجي بولاية بورنو في شمال شرق البلاد، وانتقلوا إلى مخيم للاجئين في بلدة ران.

وفي إحدى القرى، كوتيلا، تعرض الجنود لهجوم عنيف من جانب الإرهابيين، وفقا لعثمان.

وأضاف عثمان أن الجيش اكتشف في قرية أخرى، وهي قرية شيراوا، قاعدة لوجيستية تم إنشاؤها حديثاً لجماعة بوكو حرام، تضم اثنين من السترات الانتحارية.

ويشار إلى أن بوكو حرام تشكل تهديداً دائماً للمجتمعات في شمال شرق نيجيريا، كما شنت أيضاً هجمات في دول تشاد والنيجر والكاميرون المجاورة. وتهدف الجماعة إلى تطبيق تفسيراً متشدداً للشريعة الإسلامية.

تتمات

الجراح : إيقاف

وأوضح أن وزارة الداخلية أعلنت في بيان أمس الأول ، عن الحادثة التي حصلت في السجن المركزي ، وعن الإجراءات التي اتخذتها ، لافتا إلى أنه عقب انتهاء النيابة العامة والطب الشرعي من مهمتهما ستكشف «الداخلية» عن كل الحقائق في هذا الصدد.

وكانت وزارة الداخلية قد أعلنت أمس الأول الاثنين ، عن انتحار نزيل في السجن المركزي ، سبق الحكم عليه في قضية تعاطي مخدرات.

من جهة أخرى وافق مجلس الأمة على تخصيص ساعتين من جلسة يوم 29 الجاري ، لمناقشة قضية البطالة في البلاد.

وكان عدد من النواب قد تقدموا بطلب لعقد جلسة خاصة لمناقشة قضية البطالة بالبلاد ، ووضع تصور نهائي لحل تلك المشكلة.

وجاء في نص الطلب أن قضية البطالة من القضايا المهمة التي تمر بها البلاد ، حيث تتزايد البطالة من المواطنين بانتظار أدوارهم في التوظيف في الجهات الحكومية والهيئات التابعة لها ، والتي تصل مدة انتظارهم إلى أكثر من سنة بديوان الخدمة المدنية حيث بلغ منتظرو الوظائف 17 ألف مواطن.

ونظرا لما تقوم به بعض الجهات الحكومية من تعيينات للوافدين بإداراتها ، في وظائف يستطيع المواطن الكويتي مزاولتها ، وعدم تطبيق عملية إحلال العمالة الوطنية بدلا من العمالة الوافدة ، وبما أن الحكومة لم تقدم تصورا جذريا لحل مشكلة البطالة بالبلاد ، نتقدم نحن الموقعين بطلب لعقد جلسة خاصة لمناقشة قضية البطالة بالبلاد ، ووضع تصور نهائي لحل تلك المشكلة.

وأكد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الإعلام بالوكالة الشيخ محمد العبدالله أثناء الجلسة ، استعداد الحكومة لمناقشة قضية البطالة في الجلسة المذكورة ، وتقديم ما لديها من بيانات وإحصائيات تبين سعيها الحثيث إلى توفير فرص عمل للكويتيين في القطاعين الخاص والعام.

إلى ذلك وافق المجلس بالإجماع على المداولة الثانية للاقتراح بقانون ، في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 10 لسنة 1998 في شأن انشاء محفظة مالية لدى بنك الكويت الصناعي ، لدعم تمويل النشاط الحرفي والمشاريع الصغيرة للكويتيين ، وتعديل نص المادة 32 من القانون رقم 98 لسنة 2013 بشأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وجاء في نص القانون كما وافق عليه المجلس اليوم :

«مادة أولى» : يستبدل بنص الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم (10) لسنة 1998 المشار إليه النص التالي: ويكون إنشاء هذه المحفظة لمدة عشرين سنة . وفي مادته الثانية نص على أن تضاف مادة جديدة برقم «أولى مكرر» إلى القانون رقم (10) لسنة 1998 المشار إليه نصها التالي : يستمر العمل بالمحفظة المالية المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون لمدة عشرين سنة جديدة، مع زيادة قيمتها الى مبلغ مائة وخمسين مليون دينار. وعلى الوزير المختص الالتزام بتقديم تقرير نصف سنوي الى مجلس الأمة يبين فيها عدد المشاريع التي ساهمت المحفظة في تمويلها ونوعية النشاط الحرفي.

كما وافق مجلس الأمة على رسالة واردة من عضو مجلس الأمة أحمد نبيل الفضل ، يطلب فيها تكليف مكتب المجلس دراسة ظاهرة تقديم بعض الأعضاء لاقتراحات بقوانين ، واقتراحات برغبة مكررة سبق تقديمها في ذات الفصل التشريعي من أعضاء آخرين ، ووضع آلية لتفاديها مستقبلا.

العزب : قضية

سمو الأمير تكون بين رئيسي السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وبالتالي تتجه في الاتجاه الصحيح .

انه في نهاية المطاف ، فان الأمر مرتبط بدور السلطة التشريعية ومجلس الامة ، وعلينا جميعا الالتفات الى التشريعات التي تهم المواطنين ، مشيرا إلى ان ما تم اقراره في جلسة امس ، يعد انجازا يضاف الى جلسات المجلس الماضية ، وبخاصة اقرار الاتفاقيات الدولية .

وبين العزب ان اهم اتفاقية هي التي تخص حلف الناتو ، لاسيما وانها اتفاقية استراتيجية توصل رسالة الى للاخرين عن قوة دولة الكويت ، والتحالفات بينها وبين باقي دول العالم .

وعن ما يخص هيئة مكافحة الفساد ، اوضح العزب انه بانتظار تقرير لجنة حماية الاموال العامة البرلمانية ، لنطلع على توصيات النواب باعتبارهم شركاء لنا في اتخاذ القرار.

واكد انه لا يستطيع التحدث عن الهيئة ، خاصة وان امرها معروض امام السلطة القضائية حيث الطعن في مدى دستوريتها لافتا انه بانتظار الحكم .

وحول التهديد والتلميح بتقديم بعض النواب استجوابات في المرحلة الحالية ، شدد العزب على انه ضد كلمة «تهديد» ، مؤكدا على ان الاستجواب اداة دستورية وحق كفله الدستور ، مشيرا ان الحكومة تتحدث دائما ، بانه لا يجوز لاي استجواب الا ان ينضبط وفق نصوص الدستور ، مشددا على ضرورة ان يلتزم اي استجواب قادم بقاعدة الاختصاص ، منوها بان اي مساءلة سياسية تخالف قاعدة الاختصاص لا محل لها اذا وجهت للوزير غير المعني او حتى سمو رئيس الوزراء

الكويت تدخل

وقال النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ، في رده على مداخلة بعض النواب بشأن الاتفاقية ، ان دولة الكويت من اوائل الدول التي انضمت الى مبادرة اسطنبول التي تسعى الى امن واستقرار المنطقة في عام 2004.

واكد الخالد اهمية تعاون دولة الكويت مع 28 دولة تمثل الحلف في سبيل امنها واستقرارها ، مبينا ان الكويت تعاونت مع (ناتو) في مجالات عدة مثل مكافحة الارهاب والكوارث الطبيعية وكيفية التعامل معها ، وكذلك في مجالات الحدود البحرية وخفر السواحل والتدريب الامني والعسكري.

واوضح ان «كل ذلك التعاون دعا الكويت الى ان تنشئ اول مركز لحلف الناتو في المنطقة ، وتخصيص ارض وبناء مبنى ثم افتتاحه ، اضافة الى عقد الحلف جلسة ناقش خلالها امن واستقرار المنطقة ، ودوره في تامين هذا الامن والاستقرار بداية هذا العام».

أضاف ان تعاون دولة الكويت مع حلف شمال الاطلسي جاء وفق قرارات مجلس الامن الدولي ، التي تنص على مساعدة قوات الحلف ، وتسهيل مهامها لمساعدة العراق وافغانستان ، مبينا ان مفهوم هذه الاتفاقية هو «العبور».

واكد الشيخ صباح الخالد حرص دولة الكويت «على توفير كل ما يلزم تجاه الحلف» الى جانب مراعاتها وحرصها على المحافظة على الدستور وقانون الدولة «وهو واجب مشترك» ، لافتا الى اهمية الاستفادة من الحلف في التدريب وورش العمل في مجالات نحن في امس الحاجه لها.

وتعمل الاتفاقية وفقا لتقرير لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية على وضع الاسس والاحكام القانونية لضوابط عبور قوات وافراد حلف «ناتو» لاراضي دولة الكويت في حال تطلب ذلك العبور وعن العمليات التي يقوم بها الحلف.

كما وافق المجلس على مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية التونسية ، في مجال التعاون العسكري ، والهادفة الى وضع اسس للعلاقات التي ستنشأ في مجال التعاون العسكري وتحديد اسس التعاون بين الطرفين.

ومن المشاريع التي وافق عليها المجلس مشروع قانون بالموافقة على انضمام دولة الكويت لبروتوكول «ناغويا» ، بشأن الحصول على الموارد الجينية ، والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها والملحق باتفاقية التنوع البيولوجي.

وتهدف الاتفاقية وفقا للمادة الاولى منها الى دعم تكنولوجيا هذا العلم والتعاون بين الدول الاعضاء ، للعمل على ايجاد اضافات علمية وبحثية للموارد الجينية (الجينات) في البلدان النامية محكومة بنظام قانوني فاعل ، يحدد استخدامها للاغراض المحققة لاهدافها والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية ،بما في ذلك الحصول بصورة ملائمة على الموارد الجينية ونقل التكنولوجيات ذات الصلة.

الهاشم : إلغاء

ملاحظات من قبل ديوان المحاسبة ، او جهاز المراقبين الماليين ، وفيها شبهة فساد أو شبهة تنفيع أو كم من تخليص مستقبلي لاوامر تغييرية ، ونعلم انه سيتم فيها سرقة من غير ان ان يضرب مسمار بالارض وعموما انا مع شطبها تماما والغائها واعادة النظر فيها.

وقالت الهاشم : ومن ضمن الأمثلة على المناقصات التي تحوم الشبهات مشاريع البنية التحتية والمطار وغيرها، متسائلة الى متى ذلك ونحن ندعي اننا في دولة قانون ومؤسسات، اليس من المفترض اننا نسير وفق نظام معين حتى تمر المناقصة ضمن اطر واجراءات فالى متى هذا الفساد ؟

أضافت انه ان كان هناك ما يثبت ان هناك تجاوزات في ترسية محطة الزور الثانية ، فعلى النائب خليل الصالح أن يتقدم بالأسئلة البرلمانية ، ومن ثم ينتقل للمرحلة الثانية من المساءلة

ورأت الهاشم ان تلويح الصالح لوزير المالية بالاستجواب على خلفية مناقصة محطة الزور الثانية مستحق ، ان كان هناك فعلاً يوجد لعب في صياغتها وتنفيذها وتنفيعها وانا معه، وساكون متحدثة في استجوابه إن قدم .

وقال النائب ماجد المطيري ان هناك شبهات تدور حول ترسية بعض المناقصات ، وهناك شركات متجاوزة اخذت مناقصات.

وكشف المطيري انه سيتم تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في ترسية المناقصات التي تمت خلال الفترة السابقة ، وفي حال وجود اي تجاوز سيتم إعادة طرحها مرة أخرى .

العراق : الرئيس

وبين ان موعد الزيارة الى دولة الكويت لم يحدد بشكل نهائي بعد وذلك بانتظار التنسيق بين قيادتي البلدين ، الا انه سيكون في موعد «قريب جدا».

واكد الهنداوي ان الرئيس العراقي حريص جدا على تمتين العلاقات الثنائية مع دولة الكويت وتطويرها ، بما يسهم بتجاوز كل المشاكل العالقة بينهما.

ونوه بمواقف دولة الكويت الداعمة للعراق على جميع الصعد لافتا الى ان كل اللقاءات التي جمعت قيادات البلدين اثمرت عنها نتائج ايجابية لمصلحة البلدين والشعبين الشقيقين.

وتسعى القيادة العراقية خلال المرحلة المقبلة الى حشد دعم عربي ودولي لمساعدة العراق في تجاوز ازماته الداخلية لمرحلة ما بعد القضاء على ما يسمى تنظيم الدولة الاسلامية «داعش» .

البحرين : تأجيل

وصرح أحمد القرشي وكيل النائب العام في البحرين أن الاتهامات التي أسندتها النيابة إلى المتهمين في تلك القضية ، جاءت تطبيقا لأحكام القانون في ما يتعلق بضوابط وشروط جمع المال للأغراض العامة ، والتي تتطلب من القائم على جمع الأموال الحصول مسبقا على تصريح بذلك من الجهة المختصة.

ونقلت وكالة أنباء البحرين الرسمية عن القرشي تأكيده أن «المسألة تنظيمية بحت لا تمس الواجبات الدينية بأية حال، ولم تقف النيابة خلال تحقيقاتها على ثمة سبب قانوني أو واقعي يبرر عدم التزام المتهمين بالقانون في هذا الشأن وجمعهم المال بمنأى عن الأحكام المقررة فيه».

وأضاف وكيل النائب العام أن الاتهامات تم تبنيها من ناحية أخرى على ما ثبت من استخدام المتهمين المال الذي تم جمعه دون تصريح ، على خلاف أحكام القانون والأعراف المتوافق عليها في معاملات خاصة لأحدهم بما أقام في حقهم جريمة غسل الأموال.

ويشار إلى أن الشيخ عيسى قاسم «76 عاما»، وهو الرئيس السابق لـ«المجلس الإسلامي العلماني»، وآخرين تتم محاكمتهم بتهم تتعلق بجمع أموال بدون ترخيص، وأظهر تقرير أصدره مصرف البحرين المركزي، بطلب من النيابة العامة البحرينية، بخصوص حسابات الشيخ قاسم، بأنه يملك 4 حسابات لدى «بنك المستقبل».

وكشف التقرير أيضاً أن مجموع المبالغ المودعة في حسابات الشيخ قاسم خلال فترة الفحص كانت 5 ملايين و328 ألفا و801 دينار بحريني «حوالي 16 مليون دولار أميركي»، وبلغ إجمالي المبالغ المسحوبة نحو 1.96 مليون دينار «حوالي 6 ملايين دولار».

ليبيا : قوات

وأعلن مدير مكتب إعلام القيادة العامة خليفة العبيدي «أن القوات البرية والبحرية والجوية تشن هجمات مشتركة لتطهير ميناء رأس لانوف من الجماعات الإرهابية».

وأوضح أن «القائد العام للقوات المسلحة العربية الليبية» المشير حفتر «أصدر تعليماته» صباح الثلاثاء لبدء الهجوم الذي يستهدف أيضا موقع السدرة.

وكانت «سرايا الدفاع عن بنغازي» سيطرت في 3 مارس على موقع رأس لانوف النفطي الذي يضم بشكل خاص مرفأ ومطارًا، وكذلك على ميناء السدرة القريب.

ومنذ ذلك الحين، اكتفى «الجيش الوطني الليبي» بقيادة حفتر بشن غارات جوية يومية على مواقع سرايا الدفاع، لكن بدون التمكن من طردها من المواقع الخاضعة لسيطرتها.

وكان «الجيش الوطني الليبي» سيطر في سبتمبر الماضي على موانئ النفط الاربعة في شمال شرق ليبيا (الزويتينة والبريقة وراس لانوف والسدرة) التي تؤمن معظم صادرات النفط الليبي، وكانت حتى سبتمبر تحت سيطرة قوات حرس المنشآت النفطية الموالية لحكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليًا.

وتشهد ليبيا فوضى وانقسامات منذ اطاحة نظام معمر القذافي في 2011 ، وتتنافس فيها سلطتان، هما حكومة وفاق في طرابلس تحظى بدعم المجتمع الدولي وأخرى في الشرق لا تعترف بها وتتبع لها قوات مسلحة يقودها المشير خليفة حفتر.

وتتشكل سرايا الدفاع عن بنغازي عموماً من فصائل اسلامية التوجه طردتها قوات حفتر من مدينة بنغازي (شرق)، في اطار حربه على الجماعات الاسلامية المتشددة السائدة في شرق ليبيا.

وكانت حكومة الوفاق الوطني أعلنت ان «لا علاقة لها بالتصعيد العسكري الذي وقع في منطقة الهلال النفطي، ولم تصدر عنها أي تعليمات أو اوامر لأي قوة كانت بالتحرك نحو المنطقة»، منددة «بالتصعيد الخطير الذي يحبط آمال الليبيين في حقن الدماء».

لكنها أعلنت الاسبوع الماضي انها أعطت تعليماتها لقائد قوات حرس المنشآت النفطية بتولي مهامه في المواقع التي سيطر عليها المشير حفتر.

وإلى غرب ليبيا، فقد اندلعت مواجهات الثلاثاء بين مجموعات مسلحة في غرب العاصمة طرابلس الخاضع لسيطرة مسلحين منذ سقوط نظام العقيد معمر القذافي في 2011، كما أعلنت السلطات.

وقد بدأت المعارك مساء الاثنين في منطقتي حي الاندلس وقرقارش السكنيتين والتجاريتين.

وسمعت صباح الثلاثاء أصوات اطلاق نار وانفجارات في هاتين المنطقتين اللتين تبعدان كيلومترين اثنين عن غرب وسط طرابلس، وتحدث شهود عن «معارك في الشوارع».

واقفل عدد كبير من محاور الطرق، ولم يتمكن معظم السكان من التوجه الى مراكز عملهم او الى مدارسهم بسبب أعمال العنف.

واعلنت مديرية أمن طرابلس التابعة لوزارة الداخلية في حكومة الوفاق الوطني انها «تقوم والقوة المساندة لها بتطهير منطقة حي الاندلس الكبرى من الخارجين عن القانون ولن تتوقف حتى يتم طرد العابثين والمعرقلين لعمل مراكز الشرطة والنجدة والمرور وبسط الامن بالمنطقة، وعلى سكان المنطقة ضرورة أخذ الحيطة والحذر».

ومنذ سقوط النظام السابق، تخوض المجموعات المسلحة صراع نفوذ في العاصمة، في غياب جيش او شرطة نظاميين.

ومنذ بدأت عملها في مارس 2016، لم تتمكن حكومة الوفاق الوطني من بسط سلطتها في كل انحاء البلاد. وفي طرابلس، تمكنت من الحصول على تأييد بعض المجموعات المسلحة لكن هناك عدة أحياء لا تزال خاضعة لسيطرة مجموعات اخرى معادية لها.